«النصرة» اتحدت مع «داعش».. والمفاوضات تعثرت مع الجانب الروسي

«المسيفرة» في قبضة الجيش.. و«طفس» قريباً

الوطن- وكالات

في إطار مواصلته العملية العسكرية التي يخوضها لتحرير جنوب البلاد من الإرهاب، تمكن الجيش العربي السوري أمس، من إعادة الأمن والاستقرار إلى بلدة المسيفرة، ووصل إلى المدخل الشرقي لبلدة طفس.

جاء ذلك في وقت رفض فيه تنظيم «جبهة النصرة» أي اتفاق تسوية واتحد مع داعش في ريف درعا الجنوبي الغربي، بالترافق مع ورود أنباء عن انسحاب وفد الإرهابيين من المفاوضات مع الجانب الروسي وإعلانه النفير.

وقالت وكالة «سانا» للأنباء إن الجيش أعاد الأمن والاستقرار إلى بلدة المسيفرة بريف درعا بعد إنهاء الوجود الإرهابي فيها، ولفتت إلى أن وحدات الجيش قامت بتأمين الأهالي في منازلهم وتمشيط البلدة وتطهيرها بشكل كامل من مخلفات الإرهابيين تمهيداً لعودة الأهالي إلى ممارسة حياتهم بشكل طبيعي فيها.

وأشارت «سانا» إلى أنه خلال عملية التمشيط عثرت وحدة من الجيش على مشفى ميداني للتنظيمات الإرهابية يحوي كميات كبيرة من الأدوية بعضها أميركي الصنع وتجهيزات طبية كانت تستخدمها في معالجة مصابيها الذين يتعذر نقلهم إلى الأردن والأراضي المحتلة للعلاج.

وفي وقت سابق من يوم أمس، أفادت «سانا»، بأن وحدات الجيش العاملة في درعا، واصلت عملياتها العسكرية ضد أوكار التنظيمات الإرهابية فيما تبقى من مناطق ينتشرون فيها بالريفين الغربي والجنوبي الشرقي.

وذكرت أن وحدات الجيش نفذت ضربات مركزة على أوكار الإرهابيين في قرى وبلدات النعيمة والجيزة وصيدا وصولاً إلى الحدود الأردنية المشتركة في الريف الجنوبي الشرقي التي شكلت على مدى السنوات الماضية خطوط إمداد للإرهابيين بالأسلحة والذخيرة.

وبينت أن الضربات أسفرت عن تكبيد الإرهابيين خسائر بالأفراد والعتاد وقطع المزيد من خطوط إمدادهم بالأسلحة والذخيرة ، الأمر الذي من شأنه التسريع في تحرير المنطقة أو رضوخهم للمصالحة على غرار المجموعات المسلحة التي استسلمت في العديد من القرى والبلدات بريف درعا الشمالي والشرقي خلال الأيام القليلة الماضية.

ولفتت «سانا» إلى أن الجيش وسع نطاق عملياته إلى الريف الغربي، حيث وجه ضربات مركزة باتجاه أوكار «النصرة» وما يسمى «جيش خالد بن الوليد» المعروف بمبايعته لتنظيم داعش، وأسفرت الضربات عن إيقاع خسائر بين صفوف الإرهابيين.

وفي السياق، أفادت مصادر ميدانية لـ«الوطن»، بأن قوات الجيش بدأت عملية برية موسعة لتحرير بلدة طفس من تنظيمي داعش و«النصرة» وسط تمهيد مكثف نفذته الوسائط النارية للجيش.

وأوضحت المصادر أن القوات تقدمت بعد ذلك باتجاه البلدة ووصلت إلى مدخلها الشرقي وسط حالة فرار جماعي للإرهابيين منها.

وكان «الإعلام الحربي المركزي»، ذكر أول من أمس أن الإرهابيين في طفس المجاورة لبلدة داعل في ريف درعا الشمالي رفضوا المصالحة وبايعوا داعش.

وأكدت مصادر إعلامية معارضة أن الجيش بات يسيطر على مساحة تُقدّر بـ ٥٨ بالمئة من مساحة محافظة درعا، بعد العمليات الأخيرة التي شنّها ضد الإرهابيين في المحافظة، حيث كان الجيش أطلق منذ حوالي الأسبوعين عملية عسكرية في جنوب غرب البلاد لطرد التنظيمات الإرهابية منها، وحقق تقدماً سريعاً على حساب تلك التنظيمات وأجبرها على الاستسلام والرضوخ لشروط المصالحة.

في غضون ذلك، وبحسب ما ذكرت صفحات على «الفيسبوك» فإن وحدات من الجيش نفذت أمس رمايات مدفعية وصليات صاروخية مكثفة على مواقع ونقاط الإرهابيين في منطقة صيدا بريف درعا الشرقي مع استمرار المفاوضات لاستسلامهم، على حين اشتدت وتيرة المعارك بين الجيش والإرهابيين في بلدة الطيبة بريف درعا مع تكثيف الجيش لرماياته الصاروخية والمدفعية على مواقعهم.

من جانبها، ذكرت صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، نقلاً عن مصادر ميدانية، أن وحدات من الجيش ضيقت الخناق على التنظيمات الإرهابية في الريف الغربي لدرعا، في وقت رفضت فيه الأخيرة بهذا الريف التسوية لأنها تعول على الدعم الذي يقدمه كيان الاحتلال الإسرائيلي لها، على حين رفض تنظيم «جبهة النصرة» أي اتفاق تسوية واتحد مع داعش في ريف درعا الجنوبي الغربي.

وفي الأطراف الجنوبية لمنطقة درعا البلد، ردت مدفعية الجيش بضربات مركزة على اعتداءات الإرهابيين المنتشرين في محيط حي الجمرك القديم والذين استهدفوا بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة نقاطاً عسكرية وتجمعات سكنية في المنطقة، بحسب «سانا».

وعلى صعيد المفاوضات، أصدر ما يسمى فريق «إدارة الأزمة» في درعا والمشارك إلى جانب التنظيمات الإرهابية في المفاوضات التي تجري مع الجانب الروسي في الجنوب السوري بياناً، أعلن فيه انسحابه من وفد التفاوض، معتبراً أن الأغلبية الساحقة من تنظيم «الجيش الحر» الإرهابي ترفض العرض المهين الذي قدمه الجانب الروسي.

وجاء في البيان بحسب مواقع إلكترونية معارضة: «لقد انسحبنا من وفد التفاوض لأننا رأينا تنازعاً على فتات الأمور بما لا يليق بمهد الثورة، ولم نحضر المفاوضات اليوم ولم نكن طرفاً في أي اتفاق حصل ولن نكون أبداً».

وأضاف: «ما زالت لدينا إرادة الأحرار في حوران، والأغلبية الساحقة من جيشنا الحر ترفض هذا العرض المهين وترفض التسليم رخيصاً».

وأعلن البيان «النفير العام» وقال: من هنا «نعلن نحن فريق إدارة الأزمة النفير العام ونهيب بكل قادر على حمل السلاح التوجه إلى أقرب نقطة قتال ومواجهة ريثما تصدر البيانات اللاحقة التي تحدد القيادة العسكرية لحرب الاستقلال والتحرير الشعبية».

يذكر أن إرهابيي بصرى الشام أعلنوا أول من أمس عن موافقتهم على الدخول ضمن اتفاق المصالحات، وبدؤوا فعلاً بتسليم أسلحتهم للجيش، حيث ينص الاتفاق على تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وكذلك على تسليم خرائط الألغام».

بدء عودة الحياة إلى طبيعتها في بلدة المسيفرة بريف درعا الشرقي بعد تحريرها من الإرهابيين (سانا)

قولاً واحداً

متى يأتي دورنا؟

اسكندر لوقا

بعد الحرب العالمية الثانية، وسنوات قليلة بعد قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحديداً في شهر أيار عام ١٩٤٩، تداعت عدة دول أوروبية لإنشاء مجلس يعتبر الأول من نوعه لتحقيق «الوحدة الأوروبية» بعد الحرب.

في هذا السياق حضر ممثلو كل من بلجيكا والدانمرك وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا والنرويج وبريطانيا والسويد، حضروا مؤتمراً عقد في لندن لتدارس إنشاء المنظمة التي عرفت يوم إعلانها في شهر حزيران بـ«المجلس الأوروبي».

وفي العام نفسه أعلنت كل من تركيا واليونان انضمامهما إلى المجلس المذكور، وخلال سنوات تلت انضمت إلى المجلس كل من ألمانيا الاتحادية والنمسا وقبرص وسويسرا ومالطا.

وكما هو معروف فإن دول أوروبا لم تتوقف عند هذا الحد، فثمة العديد من المنظمات تأسست بعد قيام المنظمة السابقة لتؤكد وحدة المصالح الأوروبية وضرورة المحافظة عليها تحت أي شعار ممكن.

وطبيعي أن يفهم أحدنا أن القصد من وراء ذلك كله لم يكن سوى خطة من جملة خطوات متعددة وصولاً إلى هدف الغاية منه حماية مصالح الدول الأوروبية داخل وخارج القارة الأوروبية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث والدول النامية في الشرقين الأوسط والأقصى على حد سواء.

وطبيعي أيضاً ألا ننسى في سياق هذه الوقفة، المحاولات الوحدوية، إن صح التعبير، التي أجهضت عبر الواقع أو على خلفية المشاريع التي أعدت لتحقيقها ومنها، على سبيل المثال، وحدة سورية ومصر، وحدة سورية ومصر وليبيا، ومشروع الوحدة بين تونس وليبيا وغير ذلك من آمال وحدوية لم تنعكس واقعاً على الأرض العربية.

واللافت في هذه المسألة هنا، عندما يتأملها أحدنا، هو أن تلتقي أمم ذات جذور مختلفة وتحقق مصالحها عبر الوحدة، وأن تبقى «الوحدة العربية» بين بلدان الوطن الواحد، وأبناء التاريخ الواحد، أن تبقى أملاً كلما اقتربنا من تحقيقه ابتعد أكثر فأكثر سنة بعد سنة ويوماً بعد يوم.

ولهذا الاعتبار يبقى السؤال: متى تنعكس آمال أبناء الأجيال العربية الآتية، واقعاً وحدوياً على الأرض، وبالتالي متى يأتي دورنا نحن العرب لنؤكد عروبتنا بالفعل لا بالقول وبالتمنيات؟

القضاء على مزيد من الإرهابيين في ريفي حمص وحماة

حمص - نبال إبراهيم
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

قضى الجيش العربي السوري على مزيد من مسلحي تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» في ريفي حمص وحماة، في وقت واصل عملية تأمين عودة الأهالي من شمال إدلب إلى أرياف حماة وإدلب وحلب عبر معبر أبو الضهور.

وذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي بحمص لـ«الوطن»، أن وحدة مشتركة من الجيش والقوات الرديفة اشتبكت مع مسلحين من تنظيم داعش بالقرب من المحطة الثانية بريف حمص الشرقي وأوقعت عدداً منهم قتلى ومصابين وذلك عقب محاولتهم التسلل إلى إحدى النقاط العسكرية الواقعة على ذلك المحور.

وشن الطيران الحربي السوري عدة غارات على أهداف للتنظيم ومحاور تحركات مسلحيه في البادية الشرقية لبلدة السخنة وحقق إصابات مباشرة في صفوفهم وكبدهم خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

إلى حماة، حيث دك الجيش براجمات صواريخه تجمعات وتحركات للإرهابيين في ريف المحافظة الشمالي وتحديداً في الزكاة وحصرايا والأربعين ما أدى إلى مقتل العديد منهم وتدمير عتادهم الحربي.

وأكد مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن الإرهابيين في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي الشرقي حاولوا إشغال الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة بين الفبنة والأخرى بمحاولات تسلل باتجاه بعض النقاط العسكرية في المنطقة كرد اعتبار لنظرائهم المنهزمين في درعا تحت ضربات الجيش ولكنهم لقوا المصير ذاته.

وكانت مواقع إلكترونية معارضة تحدثت عن محاولات تنظيم «حراس الدين» مباغتة الجيش في تل بزام شمال صوران بريف حماة، زاعمة أن الإرهابيين سيطروا على التل، وذلك بعد أيام من إعلان «حراس الدين»، وأشقائه من تنظيمات «جماعة أنصار الله»، و«جبهة أنصار الدين» المتحالفين مع «النصرة» استعدادهم التام لنصرة الإرهابيين في درعا.

وأكدت الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة العاملة في ريف حماة الشمالي أول من أمس استعدادها لأي تحرك إرهابي محتمل على طول الريف المشترك ما بين محافظتي إدلب وحماة، وذلك بعد إعلان مليشيات تنظيم «الجيش الحر» الإرهابي في ريف حماة الشمالي اتفاقها على تشكيل غرفة عمليات مشتركة لصد محاولة الجيش التقدم في المنطقة.

في غضون ذلك، لفت المصدر الإعلامي لـ«الوطن» إلى أن العديد من الأهالي يعودون من شمال إدلب إلى أرياف حماة وإدلب وحلب عبر الممر الإنساني الذي فتحه الجيش بالقرب من تل الطوقان غربي أبو الضهور، بعدما حررها الجيش ونظفتها وحداته الهندسية من الألغام والعبوات الناسفة.

وأوضح المصدر، أن وحدات الجيش وبالتعاون مع الشرطة العسكرية الروسية وفرت كل الاحتياجات اللوجستية والفنية لتسهيل حركة الأهالي العائدين إلى مناطقهم ومنازلهم وأراضيهم الزراعية.

من جهة ثانية، ألقت إحدى الجهات المختصة بعد الرصد والمتابعة وبعملية نوعية القبض على أحد المطلوبين في جرائم قتل وخطف بمدينة سلمية وعلى طريق سلمية الرقة، علماً أن بحقه عدة مذكرات بحث.

وفي ريف اللاذقية الشمالي أكد نشطاء معارضون أن التنظيمات الإرهابية استهدفت بصاروخ غراد قرية سقوبين المحاذية لمدينة اللاذقية إلا أن الصاروخ سقط في الأراضي الزراعية واقتصرت أضراره على الماديات فقط.

ورغم ذلك اعتبر مراقبون أن التنظيمات الإرهابية ورغم محاولاتها الخجولة إشعال الجبهات نصرة لنظيراتها في درعا لا تريد أن تدخل بمواجهات قوية مع الجيش كي لا تفتح العيون عليها وهي التي تدرك أن دورها قادم بعد معركة الجنوب، مرجحين أن تكون التنظيمات تعرضت لتحذيرات من مشغليها بهذا الخصوص.

«إسرائيل» بحثت لدى موسكو عن ضمانات أمنها

الأردن يستجدي روسيا لوقف إطلاق النار في الجنوب

وكالات

في إطار المخاوف من مجريات المعركة في جنوب البلاد استجدت عمان موسكو بحثا عن سبيل لوقف إطلاق النار في المنطقة، في حين استجدت «إسرائيل» روسيا ضمانا لأمنها مع اقتراب الجيش العربي السوري من حسم المعركة هناك.

وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي: إن المباحثات الأردنية الروسية اليوم في موسكو ستتمحور حول وقف إطلاق النار في الجنوب السوري وحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، وفق الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأكد وزير الخارجية الأردني، في تصريح صحفي، بعد لقائه بمنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في عمان، استمرار العمل على تلبية احتياجات النازحين السوريين في الجنوب السوري وتنسيق واستمرار عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود إليهم.

وأشار الصفدي إلى أنه سيتوجه اليوم إلى موسكو من أجل لقاء نظيره الروسي، سيرغي لافروف، وبحث كيفية وقف إطلاق مع الجانب الروسي وحماية المدنيين والنازحين.

وقال: «مستمرون في تقديم المساعدات وننسق مع الأمم المتحدة لإيصالها وهناك عشرات الشاحنات على الحدود تنتظر الموافقات من الجانب السوري وهناك خطان لإيصال المساعدات تقوم الأمم المتحدة بالتنسيق مع الجانب السوري لإدخال المساعدات من خلالهما».

وأضاف: إن الأردن منخرط مع جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سورية، والعنف وتهجير الأبرياء من منازلهم.

تجدر الإشارة إلى أنه، في تموز ٢٠١٧، تم إعلان اتفاق حول إنشاء منطقة «خفض التصعيد» في الجنوب، بين كل من الأردن وروسيا والولايات المتحدة، وانعقد الاجتماع حينها في العاصمة عمّان.

ويرى مراقبون أن عمان سارعت الخطا لاستجداء موسكو في ظل الوضع الداخلي المتوتر في الأردن، وعلى وقع التأكيدات الأردنية بأن هناك مجموعات إرهابية تختبئ في مخيمات النازحين السوريين قرب الحدود الأردنية، حيث صرح رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، بأن حكومة بلاده تعرف بشكل مؤكد أن مجموعات مسلحة تختبئ في مخيمات النازحين السوريين قرب الأردن وتعهد بحماية حدود بلاده من تسلل إرهابييها.

وقام الرزاز أول من أمس بزيارة عمل إلى الحدود الشمالية للمملكة، وتفقد خلالها القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية المعنية حماية الحدود وإيصال المساعدات إلى السوريين داخل بلادهم.

واستمع إلى إيجاز عسكري وأمني قدّمه مدير الاستخبارات العسكرية والمعنيون من الأجهزة الأمنية الأردنية حول آخر التطورات على الحدود الأردنية السورية وآليات التعامل مع النازحين وجاهزية القوات المسلحة في التعامل مع هذه الأزمة وحماية حدود المملكة من أي تجاوزات قد تشكل تهديدا لأمن الوطن والمواطن.

ولفت الرزاز، في تصريحات صحفية، إلى أن العمليات العسكرية تدور رحاها داخل الأراضي السورية، وأضاف: «لكننا في الأردن نتأثر بما يجري، فقد سقطت قذائف داخل الأراضي الأردنية وسببت الهلع بين المواطنين في المنطقة الحدودية، ولكن بفضل الله لم يصب أحد بأذى وتم التعامل مع القذائف التي سقطت ولم تنفجر».

وتابع: «إننا في الأردن حكومة ومواطنين، نشعر بواجبنا في الوقوف مع أشقائنا السوريين ونقدم لهم كل العون والإغاثة التي يحتاجونها، وهذا من شيم الأردنيين على مر العقود، ولكننا في نفس الوقت ندرك، ولدينا معلومات مؤكدة أن هناك فصائل مسلحة وسلاحاً موجوداً ضمن هذه المجموعات السكانية التي يطالب البعض بالسماح بإدخالها للأراضي الأردنية».

وشدد على أن سلطات بلاده «توازن بين حماية حدودنا ومجتمعنا بشكل كامل وبين واجب إيصال الدعم والمعونات الغذائية والإيوائية للأشقاء داخل سورية».

وأوضح الرزاز «هناك تهديد أمني ولن نستطيع أن نقرر أو نفرز من هو مواطن سوري أعزل ومسالم ومن هو غير ذلك، وقد واجهنا مثل هذه السيناريوهات في وقت سابق ولا نريد تكرارها مجددا».

وقال: «نحن سندعم السوري في أرضه وعبر الحدود بين البلدين وحدودنا مفتوحة، ولكن ضمن سيطرة أمنية كاملة، وإذا شعرنا أن هناك حالة أو إصابة تحتاج للعلاج فيتم إدخالها ونقلها للمستشفيات الأردنية».

من جانب آخر، بحث وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، مع نظيره الروسي، سيرغي شويغو، الوضع في سورية ومحاولات إيران لتعزيز وجودها في البلاد، وفق ما نقلت «روسيا اليوم» عن وزارة الدفاع الإسرائيلية، وبالأخص الأحداث العسكرية في جنوب سورية.

من جهة أخرى، أوضحت تقارير إعلامية لبنانية أن الجيش العربي السوري والقوات التابعة لـ«حزب الله» يحضران لحسم المعركة في الجنوب السوري مع الإرهابيين للتحضير لأي ضربة عسكرية إسرائيلية محتملة.

طالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال

سورية: «إسرائيل» تستغل الاستيطان لتبرير قراراتها بضم الأراضي العربية المحتلة

وكالات

حذرت سورية من محاولات كيان الاحتلال «الإسرائيلي» استغلال الاستيطان كأمر واقع لتبرير قراراته غير المشروعة بضم الأراضي العربية المحتلة، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

وقال المندوب الدائم لسورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف السفير حسام الدين آلا، في بيان ألقاه أمام الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان والتي تناقش البند السابع بخصوص حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة: إن هذا البند يكتسي أهمية متزايدة مع تصاعد جرائم سلطات الاحتلال وانتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان الأساسية في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل.

ووفق وكالة «سانا»، شدد آلا على أن هذا الواقع يحمل مجلس حقوق الإنسان مسؤولية خاصة في التصدي لهذه الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية التي تمس كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لأبناء الشعب الفلسطيني ولسكان الجولان السوري المحتل والتي تشمل حقوقهم في الحياة والحرية والعيش الكريم والصحة والتعليم والمأوى والمياه وغيرها من الحقوق الأساسية التي تنتهكها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج ويومي.

وأضاف: إن سورية تحذر في ضوء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير المسبوق من مخاطر الاستيطان وما يترافق معه من انتهاكات لحقوق الإنسان في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل وهي انتهاكات يرقى بعضها لجرائم الحرب مثل النقل القسري للسكان وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات وسرقة الموارد الطبيعية وتدمير المحاصيل الزراعية وموارد الرزق إضافة إلى محاولة كيان الاحتلال استغلال الاستيطان كأمر واقع لتبرير قراراته غير المشروعة بضم الأراضي العربية المحتلة.

وأشار إلى أن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ حذر في بيانه مؤخراً من خطورة توجه سلطات الاحتلال لسن تشريع بضم أجزاء من الضفة الغربية رسمياً تتويجاً لما قامت به عبر سنوات من الضم الفعلي التدريجي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية من خلال التوسع الاستيطاني وإنشاء مناطق عسكرية مغلقة وإجراءات أخرى ووصف تلك التوجهات بالانتهاك الكبير للقانون الدولي.

وعبر آلا عن شجب سورية لاستمرار سلطات الاحتلال في منع المقرر الخاص من زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة تنفيذاً لولايته وإدانتها للتدهور غير المسبوق لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في ظل ما يتعرض له الفلسطينيون يومياً على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وفي ظل حرمان سكان غزة من أبسط حقوقهم الأساسية بما في ذلك حقهم في الصحة والتعليم وحرمانهم من الحق في الحياة مع قيام قوات الاحتلال مؤخرا بقتل أكثر من مئة شخص وإصابة الآلاف غيرهم خلال محاولتهم التظاهر بشكل سلمي للمطالبة بحقوقهم.

وطالب آلا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية وفي مقدمتهم عميد الأسرى السوريين صدقي المقت والأسيرة أمل أبو صالح الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والعزل الانفرادي والتعذيب بعد إخضاعهم لمحاكمات صورية وتوجيه اتهامات كيدية لهم.

وأوضح أنه ورغم تأكيد مئات القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الجولان السوري المحتل بما فيها القرار ٤٩٧ الصادر عام ١٩٨٠ الذي أدان فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولايتها القانونية على الجولان السوري المحتل وطالبها بالتراجع الفوري عن ذلك باعتباره لاغياً وباطلاً يستمر الاحتلال الإسرائيلي بالاستهتار بكل التزاماته القانونية مبيناً أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وتقارير اللجنة المعنية بالممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ولسكان الجولان السوري المحتل لا تزال حافلة بالمعلومات الموثقة حول ممارسات هذا الاحتلال.

ولفت إلى أن حملات الضغط الأميركية والتهديدات البريطانية بالتصويت ضد كل القرارات التي تدين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي داخل المجلس لا تشكل فقط تعبيراً فاضحاً عن النفاق والانتقائية والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان المدرجة على جدول أعمال المجلس بل تمثل مرحلة جديدة وخطيرة من الدعم الأميركي والبريطاني للاحتلال الإسرائيلي وتشجيعاً لمحاولاته الهادفة لتكريس احتلاله للأراضي الفلسطينية وللجولان السوري المحتلين منذ عام ١٩٦٧.

وعبّر آلا عن إدانة سورية للموقف السلبي الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي من مناقشات وقرارات البند السابع وخصوصاً تصويته السلبي على قرار حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل خلال الدورة الماضية محذراً من التبعات الخطيرة لهذا الموقف الذي لا يمكن تفسيره سوى بدعم الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ومحاولاته لتوتير الأجواء الإقليمية عبر تكرار اعتداءاته على الأراضي السورية واستمراره بتقديم الدعم العسكري واللوجستي المباشر لتنظيمي «داعش» و«النصرة» الإرهابيين في منطقة فصل القوات في الجولان وخارجها.

وتابع: إنه وفي ظل إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن تجدد سورية مطالبتها بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ومن ما تبقى من أرض لبنانية محتلة وبعدم الاعتراف بأي وضع قانوني ينشأ عن انتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلي للقواعد القطعية للقانون الدولي وتطالب بالامتناع عن تقديم أي مساعدة لسلطات الاحتلال في مجال الأنشطة والأعمال التجارية التي تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

أسرى فلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي (عن الانترنت – أرشيف)